

مصر تقتترض ملياري دولار مدمبولي: فوائد الدين تلتهم 43% من الموازنة



الخميس 30 يناير 2025 07:45

أظهر إفصاح أرسلته "جي بي مورغان" للأوراق المالية إلى بورصة لندن، أنّ مصر تستهدف بيع سندات دولية بقيمة ملياري دولار بحلول الرابع من فبراير وقال مصرفي لوكالة رويترز، إنّ الإصدار سيسهم في رفع متوسط آجال استحقاق إجمالي ديون مصر وأضاف المصرفي الذي طلب عدم نشر اسمه، أنّ "معظم ديون مصر قصيرة الأجل، ولذلك تمثل خطورة وتضع الكثير من الضغوط على الإيرادات وتكاليف خدمة الديون".

وتعهدت مصر برفع متوسط آجال استحقاق إجمالي ديونها في إطار حزمة دعم مالي حجمها ثمانية مليارات دولار كانت قد وقعت مع صندوق النقد الدولي في مارس الماضي ومن المقرر تقسيم الطرح إلى شريحتين الأولى لأجل خمس سنوات بعائد استرشادي 9.25%، والثانية لأجل ثماني سنوات بسعر استرشادي 10%. والطرح المتوقع سيمثل أول عملية بيع سندات دولية تقوم بها مصر منذ 2021 عندما أصدرت سندات مقومة بالدولار قيمتها 6.75 مليارات دولار ومن المقرر إدراج السندات الجديدة في بورصة لندن وتتولى "سي تي غروب غلوبال ماركيتس" ترتيب الإصدار، وستكون "جي بي مورغان" للأوراق المالية من مديري الدفاتر.

وقال وزير المالية، أحمد كجوك، في تصريحات سابقة، إنّ القاهرة تستهدف جمع ما بين 3 و4 مليارات دولار من الديون الدولية بحلول نهاية السنة المالية الحالية في يونيو وفي وقت سابق من هذا الشهر، قال كجوك، إنّ الحكومة تستهدف خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 85% بنهاية العام المالي الحالي، متعهداً بخفض الدين الخارجي بنحو ملياري دولار سنوياً في إطار جهود الحكومة لاستدامة الدين.

وقال مصدر حكومي في تصريحات سابقة، إنّ الحكومة تدرس العودة إلى الأسواق العالمية من خلال ثلاث طرائق محتملة، بما في ذلك إصدار سندات مقومة بالدولار، أو إصدار الصكوك، أو إصدار سندات مدعومة بضمانات من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي من أجل خفض أسعار الفائدة وتوقع مصدر حكومي في تصريحات سابقة لنشرة "إنتربرايز" الاقتصادية المحلية، إصداراً آخر في الربيع عبر طرح صكوك سيادية بقيمة 1.5 مليار دولار إذ تكون شهية السوق مفتوحة لمثل تلك الطروحات، لافتاً إلى أنّ العام المالي المقبل قد يشهد إصدار مصر أول سندات اجتماعية في الربع الأخير من عام 2025.

وقال رئيس وزراء السيسي، الدكتور مصطفى مدبولي، أمس الثلاثاء، إنّ "أكثر من 43% من مخصصات موازنة مصر العامة توجه لسداد خدمة (فوائد) الدين، وهو ما يؤثر سلباً على ارتفاع التضخم وزيادة أسعار الفائدة"، مؤكداً "ترحيب الحكومة بجميع الآراء والمقترحات الصادرة عن المختصين، سواء التقليدية أو غير التقليدية، للحد من ارتفاع الدين الإجمالي للدولة". وأضاف مدبولي، في اجتماعه الأول مع أعضاء اللجان الاستشارية المشكلة حديثاً لتعزيز التواصل بين الحكومة وخبراء القطاع الخاص، أنه "يجب التحرك بشكل جماعي من أجل خفض معدلات الدين الداخلي والخارجي، والنزول بمعدل التضخم إلى رقم أحادي بداية عام 2026".

وبحسب تقرير "الوضع الخارجي للاقتصاد المصري"، الصادر عن البنك المركزي في ديسمبر الماضي، فإنّ قيمة فوائد الديون المستحقة على مصر تبلغ نحو 22.4 مليار دولار في عام 2025، بزيادة 900 مليون دولار مقارنة بتقديرات البنك في أغسطس 2024، والتي بلغت نحو 21.5 مليار دولار ووفقاً لوزارة المالية ستحتاج مصر لسداد سندات مستحقة في إبريل بقيمة 750 مليون يورو، وأخرى مقومة بالدولار تستحق في يونيو بقيمة 1.5 مليار دولار، وسندات خضراء يحين موعدها في أكتوبر بقيمة 750 مليون دولار.

وقفزت فوائد الديون بنسبة 80.4% على أساس سنوي، مسجلة نحو 1.322 تريليون جنيه في الـ11 شهراً الأولى من العام المالي 2023-2024، المنتهي في 30 يونيو الماضي، مقارنة مع الفترة المماثلة من العام المالي السابق عليه (2022-2023). واستحوذت فوائد الديون على ما يقرب من 60% من جملة الإيرادات العامة للدولة، فيما شكلت نحو 48.5% من إجمالي المصروفات الحكومية في الفترة نفسها، وفق تقرير لوزارة المالية.